تأثير جودة المراجعة في الحد من ممارسات ادارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية المساهمة العامة

د. مجدي وائل الكبيجي

أستاذ المحاسبة المشارك، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

magdy79go@yahoo.com

الملخص :

تهدف الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة المصارف الفلسطينية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لإدارة الأرباح، وفحص تأثير إحدى العوامل المؤثرة في تلك الممارسة، والمتمثلة في عوامل جودة المراجعة عبر(حجم أتعاب مراجع الحسابات، وحجم شركة المراجعة، ونسبة الرافعة المالية للمصارف، وتأثير حجم المصارف) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، فقد تلجأ بعض إدارات الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال التأثير في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي بالشكل الذي يخدم مصالحه، مستغلة بذلك المرونة في المعايير المحاسبية الدولية للاختيار بين الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة. ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام نموذج جونز المعدل، والذي يركز على قياس الاستحقاقات الكلية لقياس ممارسات إدارة الأرباح، وتتألف عينة الدراسة من جميع المصارف الفلسطينية المساهمة العامة البالغة (6) مصارف، على مدار سلسة زمنية من العام 2014-2016. وقد أظهرت النتائج أن المصارف قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة، إلى جانب وجود علاقات متباينة بين أبعاد جودة المراجعة وإدارة الأرباح، وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها: التأكيد على توفير بيئة مراجعة ذات جودة عالية، من خلال التزام شركات المراجعة بالإرشادات الواردة في معايير جودة الأداء من أجل تحسين مستوى أداء مهنة المراجعة في فلسطين، وتشجيع مكاتب المراجعة الفلسطينية على الارتباط بالشركات المساهمة العامة خصوصا قطاع المصارف، من أجل الحصول على حصة سوقية جيدة في السوق الفلسطينية مقارنة بشركات المراجعة العالمية والتي تمتلك الموارد والإمكانات والشهرة وتلتزم بمعايير صارمة للجودة، الأمر الذي يعزز جودة المراجعة، والاهتمام بحجم أتعاب مراجعي الحسابات بالتناسب مع الجهد وحجم العمليات ومخاطر المراجعة، والذي سيؤثر في الحد من التحريفات وممارسات إدارة الأرباح ويحسن جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة، إدارة الأرباح، الاستحقاقات الاختيارية، المصارف الفلسطينية المساهمة العامة.

1.مقدمة:

تعد التقارير المالية الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات عن منشآت الأعمال، والتي تساعد الأطراف المختلفة في تقويم الأداء واتخاذ القرارات، وتعد الأرباح المحاسبية أهم مؤشرات تقويم ذلك الأداء، ولما كانت هذه التقارير تعد في ضوء المعايير المحاسبية التي تسمح للإدارة في كثير من الأحيان بحرية الاختيار، من بين الطرق المحاسبية لمعالجة البند نفسه ، وتسمح لها بحرية التقدير لكثير من بنود القوائم المالية بهدف مساعدتها في جعل التقارير المالية أكثر قدرة على التعبير عن الأداء الحقيقي لمنشآت الأعمال، تبين أن ما يحدث في بعض الأحيان هو أن تستخدم الإدارة هذه الحرية للتأثير في الأداء الحقيقي وعلى وجه التحديد الأرباح المحاسبية، لإظهارها على غير حقيقتها، وهو ما يعرف بإدارة الأرباح (Earnings Management) وذلك لتحقيق مصالحها الذاتية(رضوان، 2013)، وفي سياق عديد من الفضائح المالية التي أحدقت بمصداقية وظيفة المراجعة، اتجهت عديد من الدراسات في السنوات العشر الماضية إلى تأسيس علاقة إيجابية بين بدائل جودة المراجعة ونوعية التقارير المالية، والتي تعد المرشد الأساسي لاتخاذ الأطراف ذات العلاقة عديداً من القرارات التي يتم تعزيزها من خلال تقرير المراجع في مدى عدالة القوائم المالية ومصداقيتها (Piot, 2005; Yu, 2011)، الأمر الذي يقضي إلى أن تحتوي تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة لكي تحقق الغرض الذي أعدت لأجله، وتضفي ثقة المستخدمين فيها (صقر, واخرون ، 2016)، وبالرغم من أن معايير المحاسبة الدولية تهدف إلى البعد عن التحيز وموضوعية القياس المحاسبي وعرض المعلومات المالية والإفصاح عنها بعدالة وشفافية، فإن المرونة التي أتاحتها تلك المعايير لإدارة الوحدات الاقتصادية في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة والتي قد تستغلها الإدارة لتحقيق دوافع وأهداف خاصة ـ من شأنها أن تؤثر مباشرة في التقارير والقوائم المالية، والذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة(Cheng, Et al, 2015 ; إبراهيم ، 2014; Ratsula 2010: 4; Kastantin, 2005:35-51 ;الكبيجي, 2015; ابراهيم,2011: 437).

من هنا تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على تأثير جودة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف الفلسطينية المساهمة العامة.

2.مشكلة الدراسة:

تعتمد الإدارة في المصارف في إعدادها للقوائم المالية، على المعايير المهنية التي تهدف إلى سلامة القياس المحاسبي وموضوعيته، وتحقيق العدالة في العرض والافصاح، إلا أن تلك المعايير مازالت تنطوي على مرونة واسعة في الاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية، وهو ما يتيح للإدارة مجالا واسعا للتلاعب في التقارير المالية، ويتيح لهم الفرصة للتأثير في أرقام الأرباح المفصح عنها في تلك التقارير، والتحكم في بعض القرارات التشغيلية بما يحقق أهدافهم الشخصية على حساب مصلحة الأصيل– وفق نظرية الوكالة– وغيره من أصحاب المصالح الآخرين، الأمر الذي يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية بشأن أداء المصارف وقدرتها الربحية وقيمة الاستثمارات في ذلك القطاع، وطبقا لنظرية الوكالة فإن جودة المراجعة تعد مطلبا أساسيا لعديد من الأطراف؛ نظراً لدورها في التخفيف من حدة عدم تماثل المعلوماتInformation Asymmetry بين الوكيل والأصيل، وفي تخفيف تكاليف الوكالة الناتجة عن السلوك الانتهازي الذي قد تنتهجه الإدارة عند إعداد التقارير المالية، كما سيعزز الثقة في قدرة مهنة المراجعة على مواجهة ممارسات الإدارة الاحتيالية، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى جودة عمليات المراجعة لدورها في منع أي تحريف واكتشافه، أو منع أي تضليل في القوائم المالية للمصارف.

لذا تأتي هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1–هل تمارس المصارف الفلسطينية المساهمة العامة إدارة الأرباح؟

2–هل هنالك تأثير لجودة المراجعة ممثلة بـ (حجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي، وحجم شركة المراجعة، والرافعة المالية للمصارف، وحجم المصارف) ـ في ممارسات إدارة الأرباح في المصارف الفلسطينية المساهمة العامة الفلسطينية؟

والتي تتفرع إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1–هل هنالك تأثير لحجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي في ممارسات إدارة الأرباح؟

2– هل هنالك تأثير لحجم شركة المراجعة في ممارسات إدارة الأرباح؟

3– هل هنالك تأثير لنسبة الرافعة المالية للمصارف الفلسطينية المساهمة العامة في ممارسات إدارة الأرباح؟

4- هل هنالك تأثير لحجم المصارف الفلسطينية المساهمة العامة في ممارسات إدارة الأرباح؟

3.أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع إدارة الأرباح بوصفه من المواضيع المهمة، والتي برزت في الآونة الأخيرة في الأدبيات والبحوث المحاسبية على نطاق دولي، ويعود ذلك لأهمية ما تعرضت له مهنة المحاسبة والمراجعة في السنوات الأخيرة، من الانتقادات المتعلقة بضعف دور المراجع الخارجي والداخلي في المنع أو التقرير عن بعض ممارسات الإدارة الانتهازية بصفتها الوكيل عن المساهمين، وبسبب علاقتهم المباشرة بإعداد التقارير المالية، وذلك سعيا منها لتحقيق منافعها الذاتية وتعظيمها على حساب هؤلاء المساهمين، الأمر الذي يؤثر في ثقة مستخدمي القوائم المالية نتيجة لإدارة الأرباح، وما يتبعها من انخفاض جودة المعلومات المحاسبية، والذي يتبعه انخفاض جودة عمليات المراجعة المقدمة لتلك القوائم للحكم على مصداقيتها، ما يلفت الانتباه إلى كيفية توفير الجودة المطلوبة لعملية المراجعة، وكيف يمكن لتلك الجودة أن تؤثر في عمليات إدارة الأرباح؟

4. أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1-التعرف إلى إمكانية قيام المصارف الفلسطينية المساهمة العامة بإدارة الأرباح.

2-التعرف إلى كيفية تأثير جودة المراجعة ممثلة بـ (حجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي، وحجم شركة المراجعة، والرافعة المالية للمصارف، وحجم المصارف) في ممارسات إدارة الأرباح في المصارف الفلسطينية المساهمة العامة الفلسطينية، والتي تتفرع إلى الأهداف الفرعية التالية:

1-التعرف إلى كيفية تأثير حجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي في ممارسات إدارة الأرباح.

2- التعرف إلى كيفية تأثير حجم شركة المراجعة في ممارسات إدارة الأرباح.

3- التعرف إلى كيفية تأثير نسبة الرافعة المالية للمصارف الفلسطينية المساهمة العامة في ممارسات إدارة الأرباح.

4-التعرف إلى كيفية تأثير حجم المصارف الفلسطينية المساهمة العامة في ممارسات إدارة الأرباح.

5.الإطار النظري والدراسات السابقة:

5.1- مفهوم جودة المراجعة وأهميتها:

بعد الأحداث الاقتصادية التي هزت الأوساط المهنية في نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الحالي زاد الاهتمام بقضية ممارسات الإدارة والخاصة بالتلاعب بالتقارير المالية، ووجهت انتقادات شديدة لمهنة المراجعة الخارجية؛ لأنها عجزت عن اكتشاف الممارسات التي قامت بها الإدارة عبر التلاعب في الأرقام المحاسبية في معظم الشركات التي أشهرت إفلاسها، وفي أعقاب ذلك صدر قانون Sarbanes- Oxley عام 2002، والذي ألقى بمسؤولية تحقيق شفافية التقارير المالية على عدة أطراف تتمثل بـ (المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، والإدارة)، والتي أصبحت ضمن محاور ما يعرف في الفكر المحاسبي بالحاكمية المؤسسية(أبو عواد, والكبيجي، 2014 ;Azzoz & Khamees,2016). وعليه فقد تصدر مفهوم جودة المراجعة قمة اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات العالمية إثر حالات الفشل والعسر المالي التي منيت بها الشركات الكبرى وأسواق المال في بعض بلدان العالم، والخوف من تكرار ذلك في المستقبل (اللهيبي، وخلف, 2013)، وقد كان من أوائل الباحثين الذين عرّفوا جودة المراجعة De Angelo, 1981 فقد عرّفها بأنها "احتمالية قيام مراجع الحسابات باكتشاف التحريفات الجوهرية والأخطاء والثغرات في القوائم المالية، والقيام بالإبلاغ عنها، وتسجيل ذلك في التقرير الذي يصدره في نهاية عملية التدقيق". وأن جودة المراجعة من شأنها أن تحسن جودة القوائم المالية المنشورة لذوي المصالح (Khamoussi, 2016), وأن جودة المراجعة من شأنها أن تحد من مشاكل الوكالة الناشئة بين المالكين والإدارة بصفتها نتيجة لممارسات الإدارة الانتهازية، وعبر دوافع المساهمين للحصول على معلومات من شأنها رصد أداء إدارة الشركة ومراقبتها، وعبر تعزيز دور المراجع الخارجي ولجان المراجعة (Alali , 2011; Alzoubi, 2016; Ozili, 2017 ;محمد, 2014)، وقد عرفت جودة المراجعة وفقا للمعيار الدولي رقم (220) لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى، بأنها " تتمثل في السياسات والإجراءات المطبقة لشركات التدقيق للتحقق من أن أعمال التدقيق المنفذة قد تم أداؤها وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها" وقد بين معيار التدقيق الدولي رقم (1) لرقابة الجودة، أهم المبادئ التي تحكم عملية التدقيق، وهو مبدأ العناية المهنية الواجبة، وضرورة توافر المهارة والكفاءة للمدقق، وارتباط ذلك بمفهوم الجودة، ونص المعيار على أن يستعين المدقق بأشخاص تتوافر لديهم الخبرة والكفاءة المقبولة والتدريب اللازم والكفاءة العلمية والمهارة المتخصصة، وتحقيق متطلبات السلوك الأخلاقي، وذلك لضمان رقابة الجودة(الاتحاد الدولي للمحاسبين

IFAC, 2015). كما تنبع أهمية جودة المراجعة من خلال المجالات الآتية: (تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية، والاسهام في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق، وتعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية، وتخفيض صراعات الوكالة، وأداة تنافسية جيدة، وزيادة الثقة في تقرير التدقيق، ومصداقية القوائم المالية). (الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، والمعيار (220) , 2015؛ و AL-Thuneibat, Et al, 2011، والطويل, 2012، والسحار, 2015؛ والقيسي, 2016، والقيق, 2012، واللهيبي، وخلف، 2013)

5.2 العوامل المؤثرة في جودة المراجعة:

أجرى عديد من الباحثين دراسات وأبحاثاً تهدف إلى قياس جودة المراجعة من خلال التركيز على العوامل المؤثرة في جودة المراجعة، والتي تنسب تلك العوامل إلى مقدم الخدمة نفسه (مكتب المراجعة)، وعوامل ترتبط بمن تقدم له الخدمة (الشركة محل المراجعة)، وبعضها مرتبط بجهات أو مسببات أخرى، ويمكن بيان هذه العوامل في الآتي: (القيسي،2016; حمدان، وأبو عجيلة, 2012; رضوان, 2013; Khmoussi & Zehri, Sun; & Lan, 20142016 ;Ozili, 2017 ;الكبيجي, 2015 ; Arens, et.al , 2010)

1–قدرة المدقق على اكتشاف الغش والأخطاء:

توجب معايير التدقيق الدولية على مراجع الحسابات أن يحصل على تأكيد مفعول بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية، وبالرغم من صعوبة اكتشاف الغش والأساليب الانتهازية التي تمارسها الإدارة محاولة بذلك تحسين واقع الشركة في عيون أصحاب المصالح، فإنّ تلك الصعوبة التي تواجه المراجع لن تغير مسؤوليته او تحرفها عن تخطيط عملية المراجعة وأدائها على وجه سليم، وأيضا في مواجهة رغبات المجتمع المالي والقضاء.

2–حجم شركة المراجعة:

من ناحية شكل مستويات التنظيم الداخلي لمكاتب التدقيق وهيكله، فإنه يمكن تقسيمها إلى مكاتب صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم، وقد أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين حجم مكتب التدقيق وجودة المراجعة، فكلما كبر حجم شركة المراجعة (Big 4) تحسنت مستويات المراجعة، وذلك لأن مكاتب المراجعة التي تتميز بكثرة عملائها تتعرض لخسائر كبيرة إذا فشلت في اكتشاف

التلاعب في القوائم المالية، وبالتالي فإنها تسعى دوما لاستقطاب الكفاءات من الممارسين لمهنة المراجعة ودفع رواتب مجزية لهم، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة عملية المراجعة.

3-أتعاب المراجعة:

تعرّف أتعاب المراجعة بأنها المبالغ والأجور أو الرسوم التي يتقاضاها المراجع نظير قيامه بعملية المراجعة لحسابات وحدة اقتصادية ما، ويتم تحديد حجم الأتعاب بناء على الاتفاق الذي يتم بين العميل والمراجع، ويكون ذلك وفقا للزمن الذي ستستغرقه عملية المراجعة، ونوع الخدمات المطلوبة، وحجم العمليات، ونظراً لأهمية هذا العامل فقد تناولت عديد من الدراسات أثره في جودة المراجعة، مشيرة إلى وجود علاقة طردية بين أتعاب عملية المراجعة ومستوى جودة المراجعة.

4-إجراءات المراجعة:

والتي تشمل الرقابة على جودة السياسات والإجراءات التي ينبغي على مؤسسة التدقيق أن تقوم بها سواء ما تعلق منها بالمؤسسة بشكل عام أو بمهمات التدقيق الخاصة، وقد تختلف طبيعة الرقابة على الجودة ومدى سياساتها وإجراءاتها باختلاف حجم شركة المراجعة، وطبيعة الممارسات التي تمارسها، ومدى تفرغ الأعمال، ومن تلك السياسات: السياسات والإجراءات التي ينبغي وضعها لتوفير تأكيد مناسب لمدى توافر التأهيل المناسب والخبرات والمعرفة لكل مراجع، وهذا ما أظهرته بعض الدراسات، التي وجدت علاقة بين أهداف المراجعة التحليلية وإجراءاتها وكفاءة عملية المراجعة. مما سبق يرى الباحث أنه بالرغم من وجود عديد من الدراسات التي تناولت خصائص جودة المراجعة ومقاييسها، فإنه لا يوجد اتفاق عام على مقاييس موحدة لجودة المراجعة وخصائصها، وذلك بسبب اختلاف بيئة التطبيق، ووجود خصائص ترتبط بالعميل أو الشركة (محل المراجعة)، مثل خصائص (حجم الشركة، والوضع المالي للشركة، وحجم النمو في مبيعات الشركة، والرافعة المالية للشركة)، والدراسة الحالية ستركز على أبرز الخصائص وأهمها، والتي تشكل مزيجاً يجمع العوامل التي ترتبط بمقدم الخدمة نفسه (مكتب المراجعة)، وعوامل ترتبط بمن تقدم له الخدمة (الشركة محل المراجعة)، وبناء عليه تتمثل خصائص جودة المراجعة ومقاييسها بالآتي: **(حجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي، وحجم شركة المراجعة، وتأثير نسبة الرافعة المالية للمصارف، وتأثير حجم المصارف).**

5.3 مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها:

بالرغم من أن الربح المحاسبي المعد على أساس الاستحقاق يعد أفضل مقياس لأداء المنشأة، بل يعد من أهم المتغيرات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وأحد المؤشرات الهامة لتحديد سعر سهم المنشأة في السوق؛ كونه يعبّر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، بالرغم من ذلك كله فإنّ الادارة قد تسئ استخدام الحرية الممنوحة لها في اختيار السياسات المحاسبية، والتي توفر لها أدوات للتأثير في أرقام الربح لإظهار نتائج تشغيل تلك الوحدات الاقتصادية بأفضل ما يكون وليس ما يجب أن يكون، وذلك من خلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية الدولية، كما وفرت تلك المعايير للإدارة حرية الاختيار بين البدائل المحاسبية المتبعة، ووضع سياسات محاسبية بخلاف ما ورد في المعايير المحاسبية، إلى جانب حرية الإفصاح عن البنود التي لها تأثير في الأرباح، أو عدم الإفصاح عنها، إلى الجانب الاختياري من أساس الاستحقاق، وتقديرات الإدارة التحكمية، والتي تعد أحد الأدوات التي يستخدمها المديرون التنفيذيون للتأثير في أرقام الربح في القوائم المالية، الأمر الذي ينعكس كليا على الأداء الاقتصادي للمنشأة ليصبح غير معبر عن الأداء الحقيقي، وهو ما يعرف –كل ما سبق في الفكر المحاسبي– بإدارة الأرباح (Mohammad, Et al, 2016 ; Sani, Et al, 2012; Nakashima & Ziebart, 2015).

وقد تعددت تعريفات إدارة الأرباح، ومن تلك التعريفات الأكثر استخداما في الأدبيات تعريف (Healy & Wahlen 1999:368) "بحيث تحدث إدارة الأرباح عند قيام المديرون بالتحكم في التقارير المالية وفي هيكلية العمليات والأحداث لتغيير تلك التقارير؛ إما لتضليل الأطراف ذوي العلاقة حول الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير في نتائج التعاقدات والتي تعتمد عليها الأرقام المحاسبية ". كما عرفها (Bhundia, 2012) "بأنها اتخاذ خطوات متعمدة ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً لجعل الأرباح المعلن عنها مطابقة لتلك المرغوبة". وعرّفها (Scott & Pitman, 2005:5) بأنها" استخدام طرق مختلفة من الخداع أو الحيل لتشويه صور الأداء المالي الحقيقي بهدف التوصل إلى نتائج مرغوب فيها". وعبّر (Cornetta, Et al,2008:357) بأن إدارة الأرباح تعني "تعمد المديرين التنفيذيين عرض بيانات ومعلومات محاسبية لا تتوافر فيها الشفافية أو الإفصاح الكامل، وفي الوقت المناسب، ما يؤدي إلى التضارب بين المنشأة وبين الأطراف ذات العلاقة التي تنقصها الخبرة الكافية، الأمر الذي يترتب عليه التضليل والخداع لهذه الأطراف"، وعموما فإنه تختلف أساليب الإدارة في التأثير في التقارير المالية باختلاف أهدافها، وأن أقلها ضررا هي الأساليب التي تسببها المرونة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وأخطرها تلك الأساليب التي تستخدم التزوير

والتقديرات غير المنطقية والتي تدعى بإدارة الأرباح السيئة Bad Earnings Management (Daniel, Et al, 2008; Sani, Et al, 2012; Peasnell ,Et al, 2005). وبالرغم من أن معظم الباحثين يضفون السمعة السلبية على إدارة الأرباح، فإنّ بعضهم مثل (Mckee, 2005) اتخذ موقفا معاكساً حين وصفها بأنها إجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية، يقصد بها ـ إذا مورست مثلاً ضمن أسلوب تمهيد الدخل ـ تحقيق الثبات النسبي للأرباح، ما يجعلها قابلة للتنبؤ.

5.4 دوافع إدارة الأرباح:

إن إدارة الأرباح هي طريقة من طرق إدارات الشركات للتلاعب في الحسابات، هدفها تجميل الواقع المالي وإظهاره بغير الواقع الصحيح له، لتضليل كل من المستثمر الحالي والمستثمر المرتقب في المستقبل.

وقد تكون ممارسات إدارة الأرباح مرغوبة إذا استخدم مدير الشركة تقديره وحكمه الشخصي في إعداد قوائم مالية تعبّر عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، ويكون الغرض منه تحسين منفعية الأرباح المستقبلية، فيستخدم المديرون الحذر في تحقيق أهداف الشركة، وتوصيل المعلومات بشفافية لأصحاب المصالح، وهنا يقوم المديرون بإدارة الأرباح بدافع الكفاية(الكفاءة) Efficiency ,وأحيانا يطلق عليها إدارة الأرباح الجيدة. وقد يكون لإدارة الأرباح ممارسات غير مرغوبة إذا استخدم المدير تقديره في تضليل أصحاب المصالح، وإخفاء الربح التشغيلي الحقيقي عنهم، وتسمى الأخيرة بإدارة الأرباح الانتهازية أو السيئة Opportunistic Earnings Management والتي يسعى المدير من خلالها إلى تعظيم منفعته الخاصة، وذلك باستخدام الممارسات السلبية غير المقبولة (Siregar &Utama, 2008:27;Chen & Tasi, 2010:955; Peasnell ,Et al, 2005). وتتوقف دوافع إدارة الأرباح على طبيعة العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي: (Bergstresser & Philippon, 2006:511 ;Cormier & Martinez, 2006:209 ;علي، ونور, 2014 :ابراهيم, 2011):

1-الحوافز التعاقدية لإدارة الأرباح: Contractual Incentives

2-حوافز السوق لإدارة الأرباح:Market Incentives

3-الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح:Regulatory Incentives

6.الدراسات السابقة:

حظي قليل من مجالات الأبحاث التطبيقية في المحاسبة باهتمام مشابه لما حصل عليه مجال البحث في العلاقة بين جودة عملية المراجعة والعوامل المؤثرة فيها وإدارة الأرباح، وكثرت الدراسات التي حاولت رصد ظاهرة إدارة الأرباح وتحديد العوامل المؤثرة فيها، أملا في تحديد الأدوات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة. وقد بينت **دراسة (Ozili, 2017)** علاقة تمهيد الدخل Income smoothing في البنوك الأفريقية المدرجة في السوق المالي بجودة المراجعة عندما تستخدم البنوك احتياطيات خسائر القروض، وقد أظهرت النتائج أن البنوك الإفريقية تستخدم ـ بصورة أكبر ـ تمهيد الدخل عبر قياسه بالمستحقات غير الاختيارية، وذلك عندما تشكل احتياطيات لخسائر القروض مقارنة بالبنوك غير المدرجة في السوق المالي، وأظهرت النتائج أن تمهيد الدخل، والذي تمت ممارسته عندما تشكل احتياطي خسائر للقروض، لا ينخفض عندما تراجع شركات المراجعة العالمية الأربعة Big 4 حسابات تلك البنوك. كما هدفت **دراسة (Khamoussi, 2016)** إلى دراسة العلاقة بين فاعلية لجان المراجعة وجودة المراجعة، بوصفهم من مقومات حوكمة الشركات وتأثيرهم في إدارة الأرباح التي تم قياسها عبر المستحقات، وذلك باستخدام تحليل Meta الذي يقوم على قياس الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، وعمل تحليلات ومقارنات إحصائية للتوصل إلى دراسة المطابقة والاختلاف في النتائج. وقد تم الحصول على 85 دراسة ذات علاقة بالمتغيرات، وقد أظهرت النتائج الإجمالية أن هناك علاقة عكسية بين استقلالية لجان المراجعة وإدارة الأرباح؛ كون وجود اللجان يحسن عملية إعداد القوائم المالية وعرضها، كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية بين حجم لجان المراجعة وإدارة الأرباح، ووجود علاقة عكسية بين خبرة لجان المراجعة وإدارة الأرباح، ووجود علاقة عكسية بين حجم شركة التدقيق ممثلة ضمن أكبر شركات المراجعة العالمية Big 4 وبين إدارة الأرباح. كما بينت **دراسة (Alzoubi, 2016)** العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد تم قياس جودة الأرباح من خلال أتعاب المراجع، وحجم شركة المراجعة، وعبر قياسها فيما إذا كانت ضمن Big 4، وقد بلغت عينة الدراسة 86 شركة مدرجة في سوق عمان المالي، والتي تم تحليل تقاريرها المالية من العام 2007 إلى العام 2010. وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح، وأن ممارسات إدارة الأرباح تنخفض مع زيادة استقلالية لجان المراجعة، وتنخفض أيضا ممارسات الإدارة عندما تعتمد الشركة على واحدة من الشركات العالمية للمراجعة والمصنفة ضمن Big 4. كما أظهرت النتائج أن ممارسات إدارة الأرباح تنخفض مع ازدياد أتعاب مراجعي الحسابات، وأن هناك علاقة طردية بين إدارة الأرباح

والرافعة المالية. كما هدفت **دراسة (Khmoussi & Zehri, 2016)** إلى قياس التفاعل بين فاعلية لجان المراجعة وجودة المراجعة مع إدارة الأرباح في الشركات التونسية المساهمة العامة قبل تطبيق قانون الأمن المالي للعام 2005 وبعده. وقد تمثلت عينة الدراسة بالشركات التونسية المدرجة في السوق المالي التونسي والتي بلغت 29 شركة، تم تحليل بياناتها المالية من العام 2001 حتى العام 2009. وأظهرت النتائج أن تدقيق الشركات العالمية والمصنفة ضمن Big 4 لتلك الشركات وتفاعلها مع لجان للمراجعة يؤدي إلى تخفيض المستحقات الاختيارية قبل فترة تطبيق قانون الأمن المالي للعام 2005، والمتعلق بالأوراق المالية. كما أظهرت النتائج أن هناك تكاملاً بين درجة فاعلية لجان المراجعة (والتي تم قياسها عبر: الوجود، والحجم، والخبرة، واجتماعات لجان المراجعة)، والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات وتأثير ذلك في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأن هناك علاقة تكاملية بين فاعلية لجان المراجعة وفترة المراجع (Tenure of auditor) بعد تطبيق قانون الأمن المالي. كما هدفت **دراسة (Rusmin, Et al, 2014)** إلى قياس تأثير فائض التدفق النقدي الحر وجودة المراجعة في إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، خلال الفترة الممتدة من 2005– 2010. كما تم استخدام نموذج جونز المعدل (1991) لقياس المستحقات التقديرية لمتغير إدارة الأرباح، وقد أشارت النتائج إلى أن مديري الشركات التي تتمتع بفائض تدفق نقدي حر مرتفع وفرص نمو منخفضة، يميلون إلى استخدام البدائل المحاسبية لزيادة دخل الشركة، وأن هناك علاقة سلبية بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح، وأن الشركات التي خضعت لمراجعة واحدة من شركات المراجعة العالمية Big 4 ، تستخدم المستحقات التقديرية بصورة أقل من الشركات التي لا تدققها شركات المراجعة العالمية، وقد أظهرت النتائج أيضا أنه لا يوجد تأثير للرافعة المالية في إدارة الأرباح، وأن هناك علاقة طردية بين حجم الشركة الذي تم قياسه عبر القيمة السوقية لحقوق الملكية، وبين إدارة الأرباح. وتبحث **دراسة (Azzoz & Khamees,2016)** تجريبيا تأثير خصائص حوكمة الشركات في جودة الأرباح وإدارة الأرباح، دليل من الأردن، على عينة الدراسة التي شملت جميع الشركات المالية المدرجة في بورصة عمان البالغة 73 شركة والمدرجة من العام 2007 إلى العام 2012. وقد تم استخدام عدد أعضاء مجلس الإدارة، والازدواجية للرئيس التنفيذي، ومكونات مجلس الإدارة، وعدد أعضاء لجنة التدقيق، ومكونات لجنة التدقيق، ونشاط لجنة التدقيق، لقياس خصائص حوكمة الشركات. أما القيمة المطلقة وإشارة الاستحقاقات التقديرية التي تم حسابها من خلال نموذج جونز المعدل، فقد استخدمت لتقدير جودة الأرباح وإدارة الأرباح على التوالي، وقد أظهرت النتائج أن عدد أعضاء لجنة التدقيق ونشاط لجنة التدقيق لديهما علاقة مع

كل من جودة الأرباح وإدارة الأرباح، كما أوصت الدراسة الشركات المالية الأردنية بتقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة، وتعديل نسبة المديرين الخارجيين وغير التنفيذيين في كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق. كما هدفت **دراسة (Mohammad, Et al, 2016)**إلى بيان الاثار المترتبة لتطبيق مدونة الحوكمة الماليزية المنقحة للعام 2007 نحو فاعلية لجان مجلس الإدارة ولجان التدقيق في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الماليزية، وذلك في أعقاب سيطرة الشركات الصينية على عديد من الشركات الماليزية، وتكونت عينة الدراسة من 201 شركة صناعية، بياناتها للفترة من 2004 حتى 2009، وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين فاعلية مجلس الإدارة ولجان التدقيق وفقاً لمدونة الحوكمة، وبين إدارة الأرباح. كما تشير النتائج إلى أن آلية الحوكمة المطبقة في الشركات المالية غير كافية لمنع ممارسات إدارة الأرباح، وهناك حاجة لجهد إضافي لتحسين عنصر مجلس الإدارة حسب مدونة الحوكمة. كما هدفت **دراسة (الكبيجي, 2017)** إلى بيان العلاقة بين الالتزام بأبعاد حوكمة الشركات وعلاقتها في تقييد ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج جونز، الذي يركز على قياس الاستحقاقات الكلية لقياس ممارسات إدارة الأرباح، كما تم قياس حوكمة الشركات من خلال مجموعة من أبعادها، وتتألف عينة الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة البالغة (13) شركة، على مدار سلسة زمنية من العام 2012–2015. وقد أظهرت النتائج أن الشركات الصناعية المساهمة قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة، إلى جانب وجود علاقات متباينة بين أبعاد حوكمة الشركات وإدارة الأرباح. أما **دراسة (إبراهيم، 2014)** فقد هدفت إلى بيان دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية، وذلك عبر دراسة الدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة المراجعة بالشركة وفقاً لضوابط معينة لتشكيلها، ومهام محددة تقوم بها، في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركة، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بعرض الإطار النظري لكلٍ من لجنة المراجعة ، والإطار المفاهيمي لإدارة الأرباح بالشركة، وقد قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض البحث على عينة قوامها 95 شركة مساهمة مصرية مسجلة بالبورصة المصرية، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير جوهري لكلٍ من: خبرة أعضاء لجنة المراجعة بالشركة، ودعم لجنة المراجعة لاستقلالية المراجع الخارجي للشركة، وقيام لجنة المراجعة بفحص نظام الرقابة الداخلية ، وقيام لجنة المراجعة بفحص التقارير المالية للشركة ، ونسبة الرافعة المالية بالشركة، والسمعة المهنية للمراجع الخارجي للشركة ـ في

المتغير التابع للبحث، وهو مستوى ممارسة إدارة الأرباح بالشركة والذي تم قياسه عن طريق متوسط المستحقات الاختيارية للشركة خلال الفترة من عام 2008 وحتى 2012.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لقد تنوعت الدراسات السابقة في قياس جودة المراجعة والعوامل التي تؤثر فيها وتأثيرها في إدارة الأرباح، وذلك عبر التركيز على عوامل وخصائص ترتبط بمقدم خدمة المراجعة كارتباطه بمكاتب المراجعة العالمية، وأتعاب المراجعة، وركزت بعض الدراسات على العوامل التي ترتبط بمن تقدم له الخدمة، كحجم الشركة، ودرجة التزامها بتشكيل لجان للمراجعة، والالتزام بمقومات الحوكمة في بيئات مختلفة. إلا أن الدراسة الحالية ستعمل على المزج بين عوامل جودة المراجعة التي تخص مقدم خدمة المراجعة وعوامل تخص الشركة محل المراجعة، كما تركزت تطبيقات الدراسات السابقة في معظمها على الشركات المساهمة العامة بصورة عامة، إلا أن الدراسة الحالية ركزت في تحليل بيانات مجتمع الدراسة كميا لفترة ثلاث سنوات، على المصارف الفلسطينية المساهمة العامة، كما أن الدراسة الحالية –من وجهة نظر الباحث– هي من الدراسات القليلة التي تناقش هذا الموضوع في بيئة الأعمال الفلسطينية.

7.فرضيات الدراسة:

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة، وللإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة، فإنه يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى(HO1): لا تمارس المصارف الفلسطينية المساهمة العامة إدارة الأرباح.

الفرضية الرئيسية الثانية (HO2): لا يوجد تأثير لجودة المراجعة ممثلة بـ (حجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي، وحجم شركة المراجعة، والرافعة المالية للمصارف، وحجم المصارف)، في ممارسات إدارة الأرباح في المصارف الفلسطينية المساهمة العامة الفلسطينية. وتتفرع إلى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير لحجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي في ممارسات إدارة الأرباح.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير لحجم شركة المراجعة في ممارسات إدارة الأرباح.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير لنسبة الرافعة المالية للمصارف الفلسطينية المساهمة العامة في ممارسات إدارة الأرباح.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير لحجم المصارف الفلسطينية المساهمة العامة في ممارسات إدارة الأرباح.

8.منهجية الدراسة:

8.1-مجتمع الدراسة وعينته ونطاقه:

يتكون مجتمع الدراسة وعينته من جميع المصارف الفلسطينية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، والتي بلغ عددها 6 مصارف خلال العام 2017، وذلك بعد استبعاد أحد المصارف لحداثة إدراجه خلال العام 2017 في بورصة فلسطين، وقد حققت عينة الدراسة الشروط التالية:

-يتوافر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية.

-ألا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.

ويشمل نطاق الدراسة التطبيقية بيانات قطاع مستعرض Cross Section على مدار سلسلة زمنية من بداية العام 2014 حتى نهاية العام 2016، والمفصح عنها في التقارير المالية (www.pex.ps).

8.2-نموذج الدراسة وقياس المتغيرات:

في ضوء الاستناد إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وفي وضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، فقد تم بناء نموذج يوضح العلاقة التأثيرية بين إدارة الأرباح بوصفه متغيراً تابعاً، وبين العوامل المؤثرة في جودة المراجعة بوصفها متغيرات مستقلة، والمتغيرات الضابطة وذلك على النحو التالي:

$$Emi,t = a0 + a1\ Audit\ Fees\ i + a2\ Audit\ Size(Big\ 4)\ \ i + + a3\ (Leverage)i + a4\ (Size\ of\ Bank)I + e\ i$$

حيث إن:

Emi,t	: المتغير التابع, هو مقياس لإدارة الأرباح للشركة i في الفترة t .
a0	: قيمة الثابت (Constant).
a1	: قيمة الميل (Slope) للمتغير المستقل.
Audit Fees	*: حجم أتعاب المراجعة*

Audit Size(Big 4) :حجم شركة المراجعة, يعبر عن نوع شركة المراجعة إذا كانت من ضمن أكبر أربع شركات التدقيق في العالم.

Size of Bank : حجم المصرف, والذي سيقاس عبر اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية المدة.

Leverage : الرافعة المالية للمصرف.

8.3 –قياس متغيرات النموذج:

–إدارة الأرباح (Earnings Management-Em):

تم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال إجمالي المستحقات Total Accruals حسب نموذج جونز (Jones, 1991) المعدل (Dechow, Et al,1995-1996)، والذي يركز على قياس الاستحقاقات الاجمالية، وتقسيمها إلى اختيارية–غير متوقعة (Discretionary-unexpected portions), وإلى غير اختيارية–متوقعة (Non-discretionary- expected)، وهو يعد من أفضل النماذج المستخدمة في عديد من الأدبيات، والأكثر قدرة على كشف ممارسات إدارة الأرباح، وذلك وفقاً للخطوات التالية: (Mohammad, Et al, 2016; Sani, Et al, 2012 ; Nakashima & Ziebart, 2015; Habbash, 2012; Chen, Et al, 2014; Iqbal& Strong,2010; Alzoubi, 2016; Khamoussi, 2016 ; Ammer & Zaluki, 2017 ; ابراهيم, 2011)

1–تقدير الاستحقاقات الكلية: ويتم تقديرها وفقا لمنهج قائمة الدخل لتخفيض الأخطاء والتحيز عند تقدير الاستحقاقات، ويتم قياس الاستحقاقات الكلية وفقاً للمعادلة التالية:

$$Tait/ Ait-1 = NIit – CFOit \quad \ldots\ldots(1)$$

ويتم قسمة الناتج على إجمالي الأصول في بداية الفترة.

حيث إن:

TAit : الاستحقاقات الكلية للشركة i في الفترة t وتمثل الفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير العادية وبين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من واقع قائمة التغير في المركز المالي.

NIit : صافي الدخل التشغيلي للشركة i في الفترة t

CFOit : صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة t

2– يتم تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية Non-discretionary accruals (NDAit) من خلال تقدير معالم النموذج المتنبأ بها باستخدام معادلة الانحدار التالية:

$$NDAit = \alpha1(1/Ait-1) +\beta\ 1[(\Delta REVit - \Delta RECit) /Ait-1)] +\beta2(PPEit/ Ait-1) + e \quad \ldots\ldots(2)$$

حيث إن:

NDAit : الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة i في الفترة t

Ait-1 : إجمالي الأصول للشركة i في للفترة t-1 في نهاية السنة.

ΔREVit : التغير في إيراد المبيعات من الفترة t الى الفترة t-1 للشركة i

ΔRECit : التغير في صافي حسابات المدينين من الفترة t الى الفترة t-1 للشركة i

PPEit : إجمالي الأصول القابلة للإهلاك (إجمالي الآلات والمعدات والعقارات) للشركة i في الفترة t (نهاية السنة)

3-يتم حساب الاستحقاقات الاختيارية Discretionary من خلال الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية، والتي تمثل الباقي Residuals, عبر المعادلة التالية:

DAit = Tait/ Ait-1 – NDAit ……..(3)

وحيث إن:

DAit : الاستحقاقات الاختيارية للشركة i في الفترة t

-**حجم شركة المراجعة (Big 4):** يعبر عن نوع شركة المراجعة إذا كانت ضمن أكبر أربع شركات للمراجعة في العالم، بحيث يأخذ القيمة "واحداً" إذا كانت الشركة المساهمة العامة يدقق حساباتها شركة تدقيق ضمن (Big 4) والتي هي (Deloitte Touche Tohmatsu ;PricewaterhouseCoopers; Ernst & Young ; KPMG, ويأخذ "صفراً" بخلاف ذلك.

-**حجم أتعاب المراجعة:** ستستخرج من التقارير المالية لكل مصرف للأعوام 2014-2015-2016.

-**المتغيرات الضابطة:**

تستخدم هذه المتغيرات لرقابة خصائص المصرف وضبطها، والتي قد تؤثر في العلاقة بين العوامل المؤثرة في جودة المراجعة وبين إدارة الأرباح، وقد أشارت عديد من الأدبيات إلى ضرورة ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المتغيرات الضابطة التالية:(ALkababji,2016; Habbash, 2012; Mohammad, Et al, 2016; Sani, Et al, 2012; Emna, 2014, Et al; Alzoubi, 2016; Khamoussi, 2016).

-**حجم الشركة(المصرف):** والذي سيقاس عبر اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية المدة. ويهدف هذا المتغير إلى قياس الاختلاف بين المصارف من حيث حجمها وأثر ذلك في إدارة الأرباح. ففي حين أظهرت بعض الدراسات مثل دراسة

(الكبيجي , 2017 ;Alzoubi, 2016; Alves, 2013; Chen, Et al, 2007)، أن حجم الشركة يؤثر طرديا في إدارة الأرباح، كون الشركات الكبيرة قد يكون لديها دوافع أكبر للتلاعب برقم صافي الربح عبر اختيار الممارسات والبدائل المحاسبية التي تخفض رقم الربح بوصفها شركات تسعى إلى تخفيض التكلفة السياسية التي تكون محط أنظار الحكومات. في حين أظهرت بعض الدراسات أن حجم الشركة يؤثر سلبا في المستحقات الاختيارية (Gerayli, Et al, 2011)

-**نسبة الرفع المالي:** وهي عبارة عن إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.

ويهدف هذا المتغير لقياس أثر الضغوطات التي يمارسها الدائنون على تحسين جودة التقارير المالية للمصرف وملاءمتها. وقد أظهرت بعض الدراسات (الكبيجي , 2017 ;Alzoubi, 2016; Alves, 2013; Gerayli, Et al, 2011) تأثير الرافعة المالية طرديا في إدارة الأرباح بوصف الشركات ذات الرافعة المالية المرتفعة تميل إلى ممارسات إدارة الأرباح للتخفيف من قيود الدين المفروضة. في حين أن بعض الدراسات (Park &Shin, 2004; Peasnell, Et al, 2005) ، أظهرت التأثير السلبي بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح بوصف الشركات ذات الرافعة المالية العالية تكون أقل قدرة على ممارسات الأرباح؛ لأنها تخضع ـ بشكل مستمر ـ لتقويم الدائنين.

9.عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

9.1- وصف متغيرات الدراسة:

جدول رقم (1) :المتغيرات المستقلة الكمية وهي حجم المصرف، وحجم أتعاب المراجعة، والرافعة المالية للمصرف، وحجم شركة المراجعة (Big 4).

Years	Size of Bank	Auditing Fees	Financial Leverage	Audit Size(Big 4)			
	Doller Currency)	Doller Currency)		Big4		Non-Big4	
				Freq.	Percent	Freq.	Percent
2014	875304221	266194.667	0.686033	3	50%	3	50%
2015	1010534433	301705.333	0.698967	5	84%	1	16%
2016	1278597473	347037.6667	0.69715	6	100%	0	0

بالتركيز على المتغيرات الكمية المرتبطة بجودة المراجعة نلاحظ في الجدول رقم (1) أن حجم المصارف الفلسطينية المساهمة العامة مقاسا بأجمالي الموجودات ـ في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاثة، فقد بلغ متوسط إجمالي الموجودات للعام 2016 مبلغ

1278597473 دولاراً، وهو ما تتطلبه اتفاقيات بازل وسعيها في مواجهة المخاطر المحتملة والضغوط الاقتصادية والمالية وعبر ما تتطلبه من رفع قياس كفاية رأس المال، وبسبب المنافسة المستمرة بين المصارف عبر سعيها المستمر لإقناع العملاء والشركات بدرجة الأمان التي تتمتع بها. كما يلاحظ ارتفاع متوسط نسبة الرافعة المالية خلال العام 2015 والتي بلغت 69.8% ثم انخفاض اعتماد المصارف على الديون خلال العام 2016، لتصل إلى 69.7%، والتي تبين درجة اعتماد المصارف على الديون في تمويل أصولها وهو ما تؤكد عليه اتفاقيات بازل (3) باستخدام الرفع المالي في الحدود الضيقة. كما يلاحظ أن حجم أتعاب المراجعة في تصاعد مستمر من عام إلى آخر، ليبلغ متوسط أتعاب المراجعة على المصارف الفلسطينية المساهمة العامة 266194.67 دولاراً في العام 2014، واستمرت في الصعود حتى بلغت في عام 2016 ما متوسطه 347037.67 دولاراً، لتعكس أتعاب المراجعة وما يتحمله المراجع من جهد ومخاطر ومسؤوليات، وما يتكبده من تكلفة، وقد يقوم المراجع بتقليل خطر وجود أخطاء أو تحريفات في القوائم المالية إلى أدنى درجة ممكنة في ضوء الأتعاب المتفق عليها– والتي قد تكون منخفضة– الأمر الذي يسبب حدوث ممارسات المراجعة غير المنتظمة Irregular practices ، فلا يسمح بتقديم تأكيد معقول بشأن صدق القوائم المالية وعدالتها، والتي قد تتضمن ممارسات انتهازية تحقق مصالح إدارة الشركة. كما يلاحظ من الجدول السابق سيطرة شركات المراجعة العالمية (Big 4) على المصارف الفلسطينية المساهمة العامة بصورة متزايدة خلال السنوات الثلاثة، لتبلغ سيطرة تلك الشركات على عمليات المراجعة للمصارف للعام 2014 بنسبة 50% إلى أن وصلت النسبة خلال العام 2016 إلى 100% ، وذلك لتكون تلك الشركات الأقدر على تقديم خدمات مراجعة ذات جودة عالية من مكاتب المراجعة الأخرى، إلى جانب سعي تلك الشركات للمحافظة على سمعتها والتهرب من أية مسؤولية قانونية مستقبلية في حال ثبوت تقصيرها في عمليات المراجعة وإجراءاتها، الأمر الذي يؤهل تلك الشركات لأن تراقب تصرفات الإدارة وتسهم في منع التحريفات في القوائم المالية.

9.2–الإحصاء الوصفي للمتغير التابع لإدارة الأرباح:

يعرض الجدول التالي رقم(2) تكرارات ونسب ممارسة المصارف الفلسطينية المساهمة العامة لإدارة الأرباح وعدم ممارستها، لسنوات الدراسة من 2014– 2016. فقد عُدّ في المرحلة الأولى من القياس الوصفي لمتغير إدارة الأرباح بوصفه متغيراً وهمياً Dummy variable ، فإذا زادت المستحقات الاختيارية عن متوسطها الحسابي لكل سنة، فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال العام، وتعطى القيمة (1)، وإلا فإنها لم تقم بممارسة إدارة الأرباح، وتعطى القيمة (0).

جدول رقم (2) :التكرارات والنسب المئوية لممارسة الشركات الصناعية لإدارة الأرباح وعدم ممارستها

السنة	المصارف الممارسة		المصارف غير الممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
2014	4	%67	2	%33	6	%100
2015	4	%67	2	%33	6	%100
2016	6	%100	0	%0	6	%100

يلاحظ من الجدول السابق أعلاه أن هناك تبايناً بين المصارف عبر السنين من حيث ممارسة إدارة الأرباح، فقد ظهر أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح في العام 2016، بواقع ستة مصارف مساهمة عامة، وبما نسبته 100%، ويعزو الباحث ذلك إلى سياسة متطلبات الإفصاح المتزايدة الذي تنتهجه هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين، التي يترتب على الشركات المساهمة العامة إظهارها في التقارير والقوائم المالية، وبما يتواءم مع معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي ومعايير التدقيق الدولية، الأمر الذي يحد من ممارسات إدارات تلك المصارف في التأثير في عمليات القياس المحاسبي للأرباح المتحققة، وهذا يظهر مدى جدية هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين في إلزام الشركات بعرض المعلومات المالية والإفصاح عنها بعدالة وشفافية، الأمر الذي يعزز المصداقية والموثوقية في التقارير المالية، ويساعد على تعزيز ثقة مستخدمي تلك المعلومات، بيد أن ارتفاع نسبة ممارسة إدارة الأرباح في السنة الأخيرة، ربما يكون مرده أيضا شعور بعض المصارف بأن عملية التزامها بمعايير الإفصاح يترتب عليه بعض المشاكل التي سوف تنعكس سلبا على عرض الأوضاع المالية للشركة، إلى جانب احتمالية عثور الشركات على بعض الثغرات في قانون الإفصاح، ومن ثم استغلالها في خدمة مصالح الإدارة، أو ربما نتج عن تقويم بعض الأصول بالقيمة العادلة، والذي انعكس على الدخل ولم ينعكس على قائمة التدفقات النقدية.

-**اختبار الفرضية الأولى: لا تمارس المصارف الفلسطينية المساهمة العامة إدارة الأرباح:** فقد أظهرت الإحصاءات ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة 2014-2016. وعليه تم إجراء اختبار مدى معنوية الممارسة، وذلك باستخدام اختبار ذي الحدين Binomial Test ، وهو من الاختبارات اللامعلمية (Zhang & Lui, 2009; Alzoubi, 2016)، وقد ظهرت النتائج كما في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

اختبار ذي الحدين Binomial Test

		التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الدلالة المعنوية
EARMANG إدارة الأرباح	شركات ممارسة	1	14	0.78	0.031
	شركات غير ممارسة	0	4	0.22	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المصارف الفلسطينية المساهمة العامة قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بما نسبته 78%، وذلك بعدد مشاهدات بلغت (14) مشاهدة من أصل (18) مشاهدة، في حين بلغت نسبة المصارف غير الممارسة 22% بعدد مشاهدات بلغت (4) مشاهدات. نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة المعنوية تساوي (0.031)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة والتي تنص على أنه: " تمارس المصارف الفلسطينية المساهمة العامة إدارة الأرباح"، وتتفق هذه النتيجة مع عديد من الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة:(Ozili, 2017; Khamoussi, 2016; Alzoubi, 2016; Rusmin, Et al, 2014, الكبيجي, 2017, ابراهيم, 2014, حمدان، وأبو عجيلة, 2012).

-ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وتفرعاتها، تم اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

لغرض تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression **لقياس تأثير جودة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح،** فقد تم التحقق من الشروط الآتية الواجب توافرها لشروط الأنموذج الخطي العام (General Linear Model-GLM) على النحو الآتي:

1-قياس اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمجروف – سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test(K-S)) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا تتبعه، وهو اختبار ضروري لاختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا لكل متغير من متغيرات الدراسة المتصلة Continuous Variable , وهي : إدارة الأرباح، وحجم أتعاب المراجعة، وحجم المصرف، والرافعة المالية للمصرف. أما متغير حجم شركة المراجعة فهو متغير وهمي Dummy Variable

لا يخضع للتوزيع الطبيعي، ويوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار؛ كون قيمة مستوى الدلالة لكل مجال أكبر من 0.05 (Sig. > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول رقم (4)

اختبار التوزيع الطبيعي (Sample K–S test)

المتغير	قيم الاختبار-Kolmogorov Smirnov Z	Sig. الدلالة الإحصائية
إدارة الأرباح EM	0.897	0.396
حجم أتعاب المراجعة Audit Fees	0.782	0.574
حجم شركة المراجعة Audit Size(Big 4)	-	-
حجم المصرف Size of Bank	0.894	0.401
الرافعة المالية للمصرف Leverage	1.181	0.123

2–اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test:

وقد تم فحص التداخل الخطي من خلال مقياس Collinearity Statistics ، وذلك باحتساب معامل Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم يتم إيجاد معامل التضخم Variance Inflation Factor –VIF ، ويعد هذا النموذج مقياسا لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ويلاحظ من الجدول رقم (5) أن معامل (VIF) للمتغيرات كافة لم يتجاوز الخمسة (5) ، لذلك يمكن القول بأن النموذج لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات غير ذي دلالة إحصائية، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر في المتغير التابع وتحديده.

3–اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test:

يتم إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، وذلك عن طريق استخدام اختبار Durbin Watson Test، فتظهر المشكلة إذا كانت القيم المتجاورة للمتغيرات مترابطة، ما يؤثر في صحة النموذج، وسيظهر أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، ويلاحظ من الجدول رقم (5) أن قيمة (DW) المحسوبة لنموذج الدراسة هي (2.058)؛ كونها تقع ضمن المدى الملائم (1.5- 2.5)، وبذلك يتضح عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي Autocorrelation تؤثر في صحة نموذج الدراسة.

4- اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي Homoskedasticity

يعدّ ثبات تبيان الأخطاء العشوائية أحد الافتراضات الهامة لنموذج الانحدار الكلاسيكي، إلى جانب أن متوسطها يجب أن يكون مساويا للصفر، ويلاحظ من الشكل رقم (1) أن النقاط تتوزع بشكل شريط أفقي متساوٍ حول الصفر، ما يدل على توافر فرضيات التحليل بصورة عامة، فلا يعاني النموذج من "عدم" تجانس الخطأ العشوائي Homoscedasticity الأمر الذي يعني أنه لا توجد حاجة لاستخدام علاقات من درجات أعلى، وأن نموذج الدراسة صالح لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

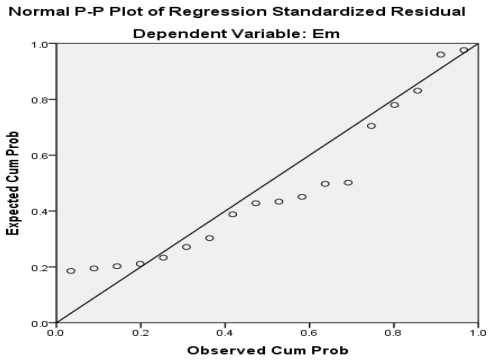

الشكل رقم (1): ثبات تباين الخطأ العشوائي

-نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وتفرعاتها:

لاختبار صحة الفرضيات، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لقياس تأثير جودة المراجعة ممثلة بـ (حجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي Audit Fees, حجم شركة المراجعة(Big 4) Audit Size , الرافعة المالية للمصارف Leverage, حجم المصارفSize of Bank) في ممارسات إدارة الأرباح في المصارف الفلسطينية المساهمة العامة الفلسطينية، وذلك كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول رقم (5)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد Multiple Linear Regression

Model Summary[b]

Model النموذج	R معامل الارتباط	R Square معامل التحديد	Adjusted R Square	Change Statistics				Durbin-Watson
				F قيمة Change	df1	df2	Sig. F Change الدلالة الإحصائية	
1	.783[a]	.613	.494	5.154	4	13	.010	2.058

a. Predictors: (Constant), SIZELOG (إجمالي الأصول) حجم المصرف, Auditfees حجم أتعاب المراجع , Big4 حجم شركة, Levarage الرافعة المالية للمصارف المراجعة

b. Dependent Variable: Em إدارة الأرباح

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares مجموع المربعات	Df درجات الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F قيمة المحسوبة	Sig. الدلالة الاحصائية
1	Regression	17327539016824894.000	4	4331884754206223.500	5.154	.010[b]
	Residual	10926581438998754.000	13	840506264538365.800		
	Total	28254120455823648.000	17			

a. Dependent Variable: Em إدارة الأرباح

b. Predictors: (Constant), SIZELOG (إجمالي الأصول) حجم المصرف, Auditfees حجم أتعاب المراجع , Big4 حجم شركة المراجعة, Levarage الرافعة المالية للمصارف

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T قيمة المحسوبة	Sig. الدلالة الإحصائية	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta قيمة			Tolerance	VIF (معامل التضخم)
(Constant)	-308493365.647-	119107357.791		-2.590-	.022		
Big4 حجم شركة المراجعة	-14198830.106-	19053897.361	-.149-	-.745-	.469	.744	1.344
Auditfees حجم أتعاب المراجع	-5834424.721-	33092356.897	-.035-	-.176-	.863	.735	1.360
Levarage الرافعة المالية للمصارف	131.168	39.276	.604	3.340	.005	.909	1.100
SIZELOG حجم المصرف	42858510.620	16887258.834	.492	2.538	.025	.793	1.261

a. Dependent Variable: Em إدارة الأرباح

ويمكن الاستدلال من نتائج الجداول السابقة على ما يلي:

1-يتضح من الجدول السابق رقم(5) أن نموذج الانحدار المتعدد لقياس تأثير جودة المراجعة ممثلة بـ (حجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي Audit Fees، وحجم شركة المراجعة(Audit Size (Big 4 ، والرافعة المالية للمصارف Leverage، وحجم المصارفSize of Bank) في ممارسات إدارة الأرباح في المصارف الفلسطينية المساهمة العامة الفلسطينية كان دالاً معنويا، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.010)، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وأن قيمة F المحسوبة قد بلغت (5.154)، وأن قيمة معامل الارتباط(R) بين متغير عوامل جودة المراجعة مجتمعة ومتغير إدارة الأرباح كان عاليا إلى درجة أن قيمة R قد بلغت (0.783)، وأن قيمة R^2 ؛ أي أن متغير (جودة المراجعة) يفسر (61.3%) من التغير في متغير (ممارسة إدارة الأرباح) ، وباقي التفسير يرجع لمتغيرات أخرى لم يتم دراستها أو إدخالها في نموذج الانحدار، وبذلك نقبل الفرضية الرئيسية الثانية، والتي تنص على أنه: " **يوجد تأثير لجودة المراجعة ممثلة بـ (حجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي، وحجم شركة المراجعة، والرافعة المالية للمصارف ، وحجم المصارف)، في ممارسات إدارة الأرباح في المصارف الفلسطينية المساهمة العامة الفلسطينية**".

2-يتضح من الجدول السابق رقم(5) أن نموذج الانحدار المتعدد لتمثيل تأثير حجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي في ممارسات إدارة الأرباح غير دال معنوياً، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.863)، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وأن الزيادة في (حجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي) بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى نقص مستوى ممارسة إدارة الأرباح بمعدل بسيط لتقدر قيمة معامل بيتا (-035.-)، **وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الصفرية الأولى، والتي تنص على أنه:" لا يوجد تأثير لحجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي في ممارسات إدارة الأرباح**".

وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (حمدان، وأبو عجيلة، 2012)، الأمر الذي يظهر أن حجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي لا يعد حافزا نحو تشجيع المراجع على بذل جهد أكبر في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، والذي قد يفسر أن شركات المراجعة قد تمايز في اختيارها العميل المرتقب والذي يشكل نسب مخاطرة وممارسات محاسبية إبداعية منخفضة نوعاً ما؛ لكيلا يؤثر في كلفة المراجعة ضمن نسب تحددها شركة المراجعة ويحافظ في الوقت نفسه على سمعتها.

3-يتضح من الجدول السابق رقم(5) أن نموذج الانحدار المتعدد لتمثيل تأثير حجم شركة المراجعة في ممارسات إدارة الأرباح غير دال معنوياً، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.469)، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وأن الزيادة في (حجم شركة المراجعة) بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى نقص مستوى ممارسة إدارة الأرباح بمعدل بسيط لتقدر قيمة معامل بيتا (-149.-)، **وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الصفرية الثانية، والتي تنص على أنه:" لا يوجد تأثير لحجم شركة المراجعة في ممارسات إدارة الأرباح**". وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة(رضوان، 201،حمدان، وأبو عجيلة، 2012; Ozili, 2017)، الأمر الذي يشير إلى عدم اعتداد شركات المراجعة المصنفة عالميا ضمن Big 4 فعالة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهذا ما يتوافق مع نتيجة الفرضية الأولى التي أظهرت أن المصارف تمارس إدارة الأرباح، وبالتالي المعايير والمسؤوليات والمهام الملقاة على شركات المراجعة سواء صنفت تلك الشركات ضمن شركات المراجعة العالمية أم لم تصنف,، ستكون متساوية عندما تكلف تلك الشركات بمراجعة عمليات المصارف المساهمة العامة والتي تحكمها القوانين الخاصة بالشركات المساهمة العامة وقانون المصارف الفلسطيني للعام 2010، وقوانين سلطة النقد الفلسطينية ورقابتها (سلطة النقد الفلسطينية :www.pma.ps).

4- يتضح من الجدول السابق رقم(5) أن نموذج الانحدار المتعدد لتمثيل تأثير نسبة الرافعة المالية في ممارسات إدارة الأرباح دال معنوياً، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.005)، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وأن قيمة معامل بيتا = 0.604موجب، فكما زادت نسبة الرافعة المالية لدى المصارف زادت إدارة المصارف لممارسات إدارة الأرباح ، **وبذلك نرفض الفرضية الفرعية الصفرية الثالثة ونقبل البديلة والتي تنص على أنه:" يوجد تأثير لنسبة الرافعة المالية في ممارسات إدارة الأرباح**". وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Alzoubi,2016; Rusmin, Et al, 2014; Khmoussi & Zehri; Alves, 2013; Gerayli ,et al., 2011; 2016, إبراهيم، 2014)؛ ليكون لدى مديري المصارف التي يكون لديها رافعة مالية مرتفعة دافع لأن تمارس إدارة الارباح عبر رفع قيمة المستحقات الاختيارية للتخفيف من قيود الدين المفروضة.

5- يتضح من الجدول السابق رقم(5) أن نموذج الانحدار المتعدد لتمثيل تأثير حجم المصارف(مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول) في ممارسة إدارة الأرباح دال معنوياً، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.025)، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وأن قيمة معامل بيتا = 0.492 موجب، فكلما ازداد حجم المصرف زادت ممارسات إدارة المصارف لإدارة الأرباح ، **وبذلك نرفض الفرضية الفرعية الصفرية الرابعة ونقبل البديلة والتي تنص على أنه: " يوجد تأثير لحجم المصارف**

الفلسطينية المساهمة العامة في ممارسات إدارة الأرباح". وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Alves, 2013;Chen ,et al., 2007;Alzoubi,2016 ;Rusmin, Et al, 2014; الكبيجي, 2017). وحيث إن حجم المصرف يؤثر في ميل إدارة المصرف لممارسة إدارة الأرباح، فالمصارف كبيرة الحجم في إجمالي أصولها، بما تملكه من قيم للأصول والودائع وموارد مالية ومهارات وخبرات، يكون لديها القدرة على ممارسة التأثيرات السلبية لإدارة الأرباح وتغطيتها أمام جمهور المساهمين وأصحاب المصالح مقارنة بالمصارف صغيرة الحجم والتي لا تمتلك تلك القدرات والمحفزات.

10.النتائج والتوصيات:

-النتائج:

في ضوء الإطار النظري وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1-أن المصارف الفلسطينية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة من 2014- 2016، بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات، والذي يظهر جليا في عامي 2015 - 2016، كما بلغت نسبة المشاهدات للمصارف الفلسطينية المساهمة العامة والتي قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة نسبة 78%.

2- لا يوجد تأثير لحجم أتعاب مراجع الحسابات الخارجي في ممارسات إدارة الأرباح في المصارف الفلسطينية المساهمة العامة، من خلال المستحقات الاختيارية.

3-لا يوجد تأثير لحجم شركة المراجعة في ممارسات إدارة الأرباح في المصارف الفلسطينية المساهمة العامة، من خلال المستحقات الاختيارية.

4- يوجد تأثير لنسبة الرافعة المالية للمصارف الفلسطينية المساهمة العامة في ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، وأن هناك علاقة طردية قوية بينهما، فكلما زادت نسبة الرافعة المالية لدى المصارف زادت ممارسات ادارة المصار لإدارة الأرباح.

5- يوجد تأثير لحجم المصارف الفلسطينية المساهمة العامة في ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، وأن هناك علاقة طردية متوسطة بينهما، فكلما زاد حجم المصارف زادت ممارسات إدارة المصارف لإدارة الأرباح.

-التوصيات:

1- التأكيد على توفير بيئة مراجعة ذات جودة عالية، من خلال التزام الشركات ومكاتب المراجعة بالإرشادات الواردة في معايير جودة الأداء من أجل تحسين مستوى أداء مهنة المراجعة في فلسطين، مع تدريب المراجعين والمحاسبين وتحفيزهم على التمسك بمفهوم الجودة في أداء المهام.

2- ضرورة الاهتمام بتشجيع مكاتب المراجعة الفلسطينية على الارتباط بالشركات المساهمة العامة خصوصا قطاع المصارف، من أجل الحصول على حصة سوقية جيدة في السوق الفلسطينية مقارنة بشركات المراجعة العالمية، والتي تمتلك الموارد والإمكانات والشهرة، وتلتزم بمعايير صارمة للجودة، الأمر الذي يعزز جودة المراجعة، ويحد من ممارسات إدارة الأرباح.

3- ضرورة اهتمام المصارف وشركات المراجعة بحجم أتعاب مراجعي الحسابات بالتناسب مع الجهد وحجم العمليات ومخاطر المراجعة، ويحد من تمايز شركات المراجعة فيما بين أحجام المصارف والشركات محل المراجعة، والذي سينعكس في الحد من التحريفات وممارسات إدارة الأرباح ويحسن جودة التقارير المالية.

4- على شركات المراجعة أن تلتفت إلى مؤشرات ترتبط بالمصارف محل المراجعة من شأنها أن تثير الشك في قيام تلك المصارف بممارسة إدارة الأرباح، وهي كبر حجم المصارف عبر إجمالي أصولها، وارتفاع مؤشر الرافعة المالية لديها، والعمل على كشف تلك الممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية.

5- أن يتم تقويم أداء مجالس إدارة المصارف والإدارة التنفيذية باستمرار، وأن يتم محاسبة الإدارات ومساءلتها أمام المساهمين، ما يساعد على الحد من التقديرات التحكمية السلبية لإدارة الأرباح.

6- التأكيد على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص، بآثار الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح في قراراتهم الاستثمارية وانعكاساتها السلبية عليهم، وأهمية الالتزام بمدونة الحوكمة التي من شأنها ضمان جودة التقارير المالية والحد من ممارسات المديرين لإدارة الأرباح، ولا يتأتى ذلك إلا بتكاثف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بالتعاون مع بورصة فلسطين والشركات المساهمة العامة والجامعات والأكاديميين.

المراجع:

المراجع العربية:

1. إبراهيم, سماسم, (2011), دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها- دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، دار المنظومة، الرابط: http://search.mandumah.com/Record/414640

2. إبراهيم، فريد محرم فريد، (2014)، " دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة– مصر، العدد (3)، ص 481–551.

3. أبو عواد، بهاء، الكبيجي، مجدي، (2014)، أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية–دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الادارية، جامعة الكويت، المجلد (21)، العدد (3)، ص521–556.

4. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC, (2015)، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة عام 2015 , الجزء الأول، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

5. إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، (2015)، مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الطبعة 2015, الجزء الأول، الأردن.

6. حمدان، علام، وأبو عجيلة، عماد، (2012)، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة الأرباح وجودة الأرباح، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، ص 158–184

7. حمدان، علام، ومشتهى، صبري، (2011)، علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، المجلد (14)، ص109 –163.

8. دحدوح، حسين، (2012)، أثر ضوابط تشكيل لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية– دراسة ميدانية، إربد للبحوث والدراسات–العلوم الإدارية والمالية، المجلد (16)، العدد (1).

9. رضوان، أحمد جمعة أحمد،(2013) ، "أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد (37)، العدد (3).

10. الرفاعي، مبارك، (2011)، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح– دراسة تطبيقية على

البيئة السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، المجلد (22)، العدد (2)، ص 169-202.

11. السحار، أكرم، (2015)، العلاقة بين تطبيق إطار حوكمة الشركات وجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين.

12. صقر، أحمد علي غازي، زغلول، أحمد حسن محمد، الفداوي، علياء عبد البديع محمد، (2016) " أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية " مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة الزقازيق. المجلد (38)، العدد (1).

13. -الطويل، سهام، (2012)، دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

14. علي، أسامة، ونور، عبد الناصر،(2014) ، إدارة الأرباح إحدى أساليب المحاسبة الإبداعية المتبعة من قبل إدارات الشركات المساهمة العامة: دراسة ميدانية، من وجهة نظر العاملين في مكاتب التدقيق، إربد للبحوث والدراسات (العلوم الاقتصادية والإدارية)، المجلد (17)، العدد (3).

15. قانون البنوك الأردني-البنك المركزي الأردني, (2000), المادة (32), متاح على الموقع: http://almohamy.arabblogs.com

16. القانون الفلسطيني لمكافحة عمليات غسيل الأموال رقم (9)، لسنة (2007). متاح على الموقع: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15885

17. القيسي، رائد فاضل محمد، (2016) " بحث تحليلي على عينة من مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق الخارجي في بغداد" كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، قسم المحاسبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (22)، العدد(87).

18. القيق، أمير جمال، (2012) " مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في غزة" دراسة ميدانية، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين.

19. الكبيجي، مجدي وائل، (2017)، حوكمة الشركات وعلاقتها بإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية– تحليل كمي، ورقة علمية، مؤتمر الحوكمة والتنمية الإدارية والاقتصادية في المؤسسات–الواقع والطموح، الجامعة الأردنية، الأردن.

20. الكبيجي، مجدي وائل، (2015)، فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال–دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد (11)، العدد (1)، ص117–214

21. اللهيبي، إسراء، وخلف، صلاح، (2013) "أنموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (8)، العدد (23).

22. محمد، عبد الكريم محمود، (2014)، "جودة التدقيق قراءة جديدة لمفهوم قديم" معهد الإدارة– الرصافة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (5).

23. محمود، محمد أحمد حنفي، (2010) "دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية مع دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

24. موقع سلطة النقد الفلسطينية متاح على الموقع: www.pma.ps

25. موقع بورصة فلسطين متاح على الموقع: www.pex.ps.

المراجع الأجنبية:

1. Alali, F. (2011), "Audit fees and discretionary accruals: compensation structure effect", Managerial Auditing Journal, Vol. 26, No.2, pp. 90-113.
2. Alkababji. M, (2016),THE EXTENT OF COMPLIANCE WITH THE DISCLOSURE REQUIREMENTS FOR FAIR VALUE MEASUREMENT (IFRS-13): A STUDY ON THE ANNUAL REPORTS OF PALESTINIAN CORPORATIONS European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol.4, No.4, pp.65-88, ISSN 2054-6327(online):http://www.eajournals.org/wp-content/uploads/The-Extent-of-Compliance-with

the-Disclosure-Requirements-for-Fair-Value-Measurement-IFRS-13-A-Study-on-the-Annual-Reports-of-Palestinian-Corporations.pdf.

3. Al-Thuneibat, A. A., Al Issa, R. T. I. and Baker, R. A. A. (2011), "Do audit tenure and firm size contribute to audit quality?: Empirical evidence from Jordan", Managerial Auditing Journal, Vol. 26 No. 4, pp. 317-334.
4. Alves, S, (2013), "The impact of audit committee existence and external audit on earnings management: Evidence from Portugal", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 11 No. 2, pp. 143-165.
5. Alzoubi. E, (2016),"Audit quality and earnings management: Evidence from Jordan", Journal of Applied Accounting Research, Vol. 17 Iss 2 pp. -Permanent link to this document:: http://dx.doi.org/10.1108/JAAR-09-2014-0089
6. Ammer.M & Zaluki.N, (2017),"The role of the gender diversity of audit committees in modelling the quality of management earnings forecasts of initial public", Gender in Management: An International Journal , https:// doi.org/10.1108/GM-09-2016-0157
7. Arens, Alvin A, Elder, Randal J,& Mark S, Beasley,(2010), "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach",10th ed .
8. Azzoz. A, Khamees, (2016), The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earning Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan, Jordan Journal of Business Administration, Vol.12, No.1.
9. Bergstresser, D., Philippon, T, (2006). CEO Incentives and Earnings Management. Journal of Financial Economics 80, pp511-529.
10. Bhundia, A., (2012), A comparative study between free cash flows and earnings management. Business Intelligence Journal - January, Vol.5 No.1, P. 124.
11. Chen.C, & Tasi. C, (2010), Earnings Management Types and Motivation: A study in Taiwan, Social Behavior and Personality, Vol.38, No.7.
12. Cheng.Q, Lee.J, & Shevlin.T, (2015), Internal governance and real earnings management, Electronic copy available at:http://ssrn.com/abstract=2666117,Permanent link to this document: http://dx.doi.org/10.1108/CG-06-2012-0048
13. Chen, Q., Hemmer, T. and Zhang, Y, (2007), "On the relation between conservatism in accounting standards and incentives for earnings management", Journal of Accounting Research, Vol. 45 No. 3, pp. 541-565.
14. Chen. X, Cheng. Q, & Wang. X, (2014), Does increased board independence reduce earnings management? Evidence from recent regulatory reforms, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2522695

15. Cormier.D & Martinez. I, (2006), The Association Between Management Earnings Forecasts, Earnings Management and Stock Market Valuation: Evidence From French IPOs, The International Journal of Accounting, Vol.41.

16. Cornetta.M , Marcusb.A, & Tehranianb.H ,(2008) ,Corporate governance and pay-for-performance: The impact of earnings management , Journal of Financial Economics Vol. 87, Issue 2,pp357–373, Available at: http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0304405X07001651.

17. Daniel, N., Denis, D. and Naveen, L. (2008), "Do firms manage earnings to meet dividend thresholds", Journal of Accounting and Economics, Vol. 45 No. 1, pp. 2-26.

18. DeANGELO. L, (1981), AUDITOR SIZE AND AUDIT QUALITY, Journal of Accounting and Economics 3 ,University of Pennsylvania, Philadelphia, PA 19104, USA, pp 183-199.

19. Dechow, P; Sloan, R and Sweeney A, P,(1995), "Detecting earnings management", The Accounting Review, Vol 70, N 2, pp. 193-225.

20. Dechow, P; Sloan, R and Sweeney A, P ,(1996), "Causes and consequences of earnings manipulation", Contemporary Accounting Research, Vol 13, pp.1-36.

21. Emna.C, Trabelsi. S , & Matoussi.H, (2014), Real Earnings Management and Governance Attributes in the Context of IPO Failure, Canadian Academic Accounting Association (CAAA) Annual Conference, University of Manouba, Brock University - Accounting and University of Manouba - Gestion, Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=2379696

22. Gerayli, M. S., Yanesari, A. M. and Ma'atoofi, A. R, (2011), "Impact of audit quality on earnings management: evidence from Iran", International Research Journal of Finance and Economics, Vol. 66, pp. 77-84.

23. Habbash. M, (2012), The Role Corporate Governance Mechanisms in Constraining Earnings Managements Practice in Saudi Arabia, Research of Accounting, Vol 11, N(1), Available at: http://search.mandumah.com/Record/372320

24. Habbash, M., Sindezingue, C. and Salama, A, (2013), "The effect of audit committee characteristics on earnings management: Evidence from the United Kingdom", International Journal of Disclosure and Governance, Vol. 10 No. 1, pp. 13-38.

25. Healy, P. M., and Wahlen, J. M. (1999), A review of the earnings management literature and its implications for standard setting, Accounting horizons, Vol.13, Issue(4): pp 365-383.

26. Iqbal. A, & Strong. N, (2010),"The effect of corporate governance on earnings management around UK rights issues", International Journal of Managerial Finance, Vol. 6 Issue 3 pp. 168 - 189, Permanent link to this document: http://dx.doi.org/10.1108/17439131011056215

27. Jones, J. J ,(1991), "Earnings management during import relief investigations", Journal of Accounting Research, Vol 29, N°2, pp. 193-221

28. Kastantin.T, (2005), Beyond Earnings Management: Using Ratios to Predict Enron's Collapse, Managerial Finance, Vol.31.

29. Khamoussi. Z ,(2016), "Audit committee effectiveness, audit quality and earnings management: a meta-analysis", International Journal of Law and Management, Vol. 58 Issue 2 -Permanent link to this document: http://dx.doi.org/10.1108/IJLMA-01-2015-0006

30. Khmoussi. I,& Zehri.H, (2016),"Effective audit committee, audit quality and earnings management: Evidence From Tunisia", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 6 Issue 2 pp. -Permanent link to this document: http://dx.doi.org/10.1108/JAEE-09-2013-0048

31. Lin.J &Yang. J, (2006), The effect of audit committee performance on earnings quality, Managerial Auditing Journal, Vol, 21(9) ,pp921-933.

32. Mckee, T., (2005), Earnings Management, An Excutive Perspective. Mason,O .H, Thomson.

33. Nakashima.M&Ziebart.D, (2015),"Did Japanese-SOX have an impact on earnings management and earnings quality?" Managerial Auditing Journal, Vol. 30 Issue 4/5 pp. 482 - 510, Permanent link to this document: http://dx.doi.org/10.1108/MAJ-06-2013-0890

34. Ozili.P, (2017), "Bank earnings smoothing, audit quality and procyclicality in Africa. The case of loan loss provisions", Review of Accounting and Finance, Vol. 16 Issue: 2,pp. -,doi: 10.1108/RAF-12-2015-0188. Permanent link to this document:http: //dx.doi.org/10.1108/RAF-12-2015-0188

35. Park, Y. W. and Shin, H.H, (2004), "Board composition and earnings management in Canada", Journal of Corporate Finance, Vol. 10 No. 3, pp. 431-457.

36. Peasnell, K. V., Pope, P. F. and Young, S, (2000), "Detecting earnings management using crosssectional abnormal accruals models", Accounting and Business Research, Vol. 30 No. 4, pp. 313-326.

37. Peasnell, K.V., Pope, P.F. and Young, S, (2000), "Accrual management to meet earnings targets: UK evidence pre- and post-Cadbury", British Accounting Review, Vol. 32 No. 4, pp. 415-445.

38. Peasnell, K.V., Pope, P.F. and Young, S, (2005), "Board monitoring and earnings management: do outside directors influence abnormal accruals?", Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 32 Nos 7/8, pp. 1311-1346.

39. Piot C. (2005), Audit Quality and Earnings Management in France, Social Sciences and Humanities Research Council of Canada.

40. Sani .M , Abdul Rashid. H& Shawtari.F, (2012),"Corporate governance and earnings management in Malaysian government linked companies", Asian Review of Accounting, Vol. 20 Iss 3 pp. 241 - 258, Permanent link to this document: http://dx.doi.org/10.1108/13217341211263283

41. Scott, B., Pitman, M. (2005). Auditors and Earnings Management . retrieved June 2011, Available at: www.nysscpa.org
42. Sierra Garcı´a, L., Ruiz Barbadilho, E. and Orta Pe´rez, M, (2012), "Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish", Journal of Management and Governance, Vol. 16 No. 2, pp. 305-331.
43. Siregar.V , & Utama. S, (2008), Type of Earnings Management and the Effect of Ownership structure, Firm Size, and Corporate- Governance Practices Evidence from Indonesia, The International of Accounting, Vol 43.
44. Sun, J., Lan, G. and Liu, G, (2014), "Independent audit committee characteristics and real earnings management", Managerial Auditing Journal, Vol. 29 No. 2, pp. 153 -172.
45. Ratsula. Olli-Pekka, (2010), The Interplay between Internal Governance Structures, Audit Fees and Earnings Management in Finnish Listed Companies, Master's thesis, Aalto University, School of Economics, Available at: epub.lib.aalto.fi/en/ethesis/pdf/12317/hse_ethesis_12317.pdf
46. Rusmin.R, Astami.E,& Hartadi.B ,(2014),"The impact of surplus free cash flow and audit quality on earnings management", Asian Review of Accounting, Vol. 22 Issue 3 pp. 217 - 232, Permanent link to this document: http://dx.doi.org/10.1108/ARA-10-2013-0062.
47. Yu, J. (2011), Stock Price Informativeness and Corporate Governance: An International Study. International Review of finance, Vol.11, No.4, pp. 477-514.
48. Zhang, Y. and Liu, Y, (2009), "Comparison of parametric and nonparametric techniques for non-peak traffic forecasting", World Academy of Science, Engineering and Technology, Vol. 51, pp. 7-14.

The Effect of Audit Quality on Reducing Earnings Management Practices: An Applied Study to Palestinian Banks - Public Shareholding.

Dr. Majdi Wael Alkababji

Associate Professor of Accounting, Department of Accounting, Faculty of Administrative and Economic Sciences, Al-Quds Open University, Palestine.

magdy79go@yahoo.com

Abstract:

This study aimed to investigate the existence of the earnings management practices of the public shareholding Palestinian banks listed in Palestine Exchange (PEX), and tests the impact of auditing quality factors represented by the audit fees, audit size (Big 4), size of bank and leverage ratio of bank on reducing the earnings management practices. To achieve the objectives of the study, the researcher used Modified Jones Model, which focuses on measuring the total accruals of the measurement of earnings management practices. The sample of the study consisted of the six public shareholding banks in Palestine during 2014-2016.The results of the study revealed that the public shareholding banks have been exercising earnings management during period of the study, in addition to having variable relationships among audit quality ingredients and earnings management. The researcher recommended emphasizing the necessity to provide high-quality audit environment, through the compliance with the guidelines of the performance quality standards, encouraging the Palestinian auditing firms to deal with the public shareholding companies, especially the banking sector, adhering to the strict standards of quality, and paying attention to the size of auditors' fees commensurate with the effort, volume of operations and audit risk.

Keywords: Audit Quality, Earnings Management, Discretionary Accruals, Palestinian Banks Public Shareholding.